

الصلوة في ذلك المكان يجوز الاصح ولو صح يوم حذو الزوال ثم ظر انه كان يوم
 الخبز ذكر الزعفران في ذلك الزوال كان في بلدة الاصبي في صلوة العياد فقدم
 السلطان او قلته اسلم لفته فام بفتح في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز ان
 اصح والاصل في الزوال ووزنه ومنه موثوق في اصل كل الامصار واما ان يكون
 والفرق عندنا بجوز في الفحمة بطون الفرائض من العاشرة من ذي الحجة واما اصل
 الواجب فانم لا يفحون الا بعد صلوة اربع الائمة اليوم وان اشترى شاة برية
 الاصح الاقرب اليه وكذا لو كانت الشاة غنم فانه يقبله لا يصير فحمة في قول
 رجل اشترى شاة للافحمة واوجب بلسا في اشترى اخرى جاز له بيع الاول
 في قول ابن حنبل ومحمد رحمهما الله وان كانت الشاة من ثمر من ثمر الاول وجوز البنية
 فانه يصدق بفضله ما عين العين لانها اوجب الاول بلسا في فحمة من قول
 ابي ذر الاول ثم لا يكون له الا يفتن في نفسه شئ فلهذا يلزم الصدقة بالفضل قال
 بعض مشايخنا رضي الله عنه ان الرجل فقير فان كان غنم فليس عليه ان يفتن
 بفضله لان الاصح اوجب على الفحمة من غير نجاسة ولولا لو ملكت ثمر الشاة
 لا يقطع عنه الاصح فلا يفتن بغيره فاذا كان فاحم بغيره للاصح لا يلزم شئ اخر
 الفقير ليس عليه الاصح بدون النجاسة او جيب الفحمة بالاولى ولا يجوز له ان
 شئ من الاول لنفسه فيلزم الصدقة بالزيادة قال شيخ الامام حسين الصفي
 الجواب فيها سواء يلزم الصدقة بالفضل فقرا كان او غنم لان الاصح وانما
 واجبت على الفحمة في واحدة في الزينة وانما يقع المحل بعينه ففان هذا المحل في ذلك
 الما له اذا اشترى الفحمة فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاول في ايام الخيال
 له ان يفتن بايها شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة فاجتنب بلسا في فضلت ثم اشترى
 اخرى فاجتنب ثم وجد الاول قالوا عليه ان يفتن بها الفقير اذا اشترى ان اشترى شاة
 للاصح لا يلزم بهذه الشاة ولو اشترى شاة للاصح فانت او باعي لا يلزم اخرى
 وكذا طرقت الاصح يجوز من اربع من الخيل والشاة والبقر والمز والابن ذرير
 وانما ثبت وكذا الجاهل من وان تذب الاصلية وتوحيث فوما عن الاصح جاز ولا
 الواجب والذي تولد من الوحي والاصل ان كانت الامم سليمة جاز ولا يجوز من

الابن والبقر والغنم الا الثني والنبي من الابن ما اني عليه خمس سنين وطعن في السنة
 السادسة ومن البقرة التي عليه ستان ومن الغنم فاعت له سنة ولا يجوز الخراف الا
 الجوز العظم من الضان وسو عند الفقهاء الذي اني عليه الخراف سنة اشترى
 من الشهر السابع وقال الفقهاء ابو الليث ان كانت الاصح مقطوعة الاذن الواحد
 الكرمين الثلث لا يجوز في قول ابن حنبل ومحمد رحمهما الله وانما اصل
 كان ابا في الكرمين النصف والقطعة في الاذن لا يجز عند علي الرازي ويجز عند
 ابن سماعه وموضع الاذن والكبي لا يجز جوار الاصح والشاة اذا لم يكن في
 اذن ولا ذنب خلقة قال محمد لا يكون ندوا لو كان لا يجوز وذكره الاصل عن علي
 انه يجوز وان لم يكن له عينا من خلقه لا يجوز ويجوز الجاهل ومن النبي لا فرق له
 خلقه وكذلك مسورة الغنم ويجوز الصلح في قول ابن حنبل ومن يفتن الاذن بعد
 ان يبيع اذا وان كان له البه صغيرة مثل الذئب خلقه جاز مستوف الاذن من
 قبل وجهه ومن المعاملة جاز وكذا المداينة ومن النبي تكون على العكس وكذا الفحمة
 ومن النبي قطع من وسط اذنب فقد الخرف الى الجانف وكذا الحولاء ومن النبي عيب
 جوار وكذا الحورة ومن النبي تصوف ولا يجوز الحلالة ومن النبي تاكل الوزرة ولا
 تاكل خرفا فان كانت الحلالة ابلا يمك ان يوزن بواحي يطيب لحمه والبقر عشرة يوم
 والغنم عشرة ايام والدجاجة ايام والعصفور يوم واحدا ولا يجوز المفضة البقر مرضب
 في الاصح ولا النبي يسن ضربا او قطع ضربة وان ذبح يفتن بها وهو على الخلاف الذي
 ذكرنا في الاذن والعين والصح من الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعلمه
 لا يثن بان يفتن باب الاصح او اشترى به الزوال او المتخار وان باعه بدرايم اوله
 بفلس يصدق بتمت في قول اصحابه ومه ولو ولدت الاصح بغيره بالأم والولد الا ان
 لا ياكل من الولد بل يصدق به فان اكل منه يصدق بتمت ما اكل والمجتهد يصدق
 بولد ما عت ولو جلب اللبن من الاصح قبل النحر او جرت صوف يصدق به ولا يفتن
 رجل اوجب على نفسه عشر اقيات قالوا لا يلزم الا اصح تان لان الاتجاه بالسنان
 رجل فضح يوم بنوا الاصح قالوا يجوز لانها اشترى الاصح فصدقتم للاصح اكل من
 ماوى فافصحان وفي الخلاصة والبقرة يجوز عن سبعة اذا كانا ابريدون به وجه اسلم

ويجاءهم

الابن